



IRAQI  
Academic Scientific Journals



العراقية  
المجلات الأكاديمية العلمية



ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)

## Journal of Language Studies

Contents available at: <http://jls.tu.edu.iq>

### What Accepts Two Types of Parsing in Wazir Abi Bakr 'Asim bin Ayoub Al-Batlimousi's Commentary on Imru' Al-Qais's Poetry

Inst. Dr. Fathi Najim Hasan Sanad\*  
General Directorate of Education-Salahaddin  
E-mail: [dfthynjmhsn@gmail.com](mailto:dfthynjmhsn@gmail.com)

<b>Keywords:</b>  <i>Parsing</i> <i>Indicative</i> <i>Accusative</i> <i>Genitive</i> <i>Imru' Al-Qais</i>	<b>Abstract</b>  This paper deals with words that accepts two types of parsing only in Wazir Abi 'Asim bin Ayoub Al-Batlimousi's commentary on Imru' Al-Qais's poetry because there are many words in this commentary that accept more than two types of parsing but they are not the concern of this paper.  The paper is divided into three sections: The first deals with words that can be indicative or accusative; the second with words that can be indicative or genitive and the third with words that can be accusative in two ways. The last part of the paper is the conclusion which sums up the results of the study.
<b>Article Info</b>	
<b>Article history:</b>	
Received: 22-7-2020 Accepted: 1-9-2020	
Available online	

\* Corresponding Author: Dr. Fathi Najim , E-Mail: [dfthynjmhsn@gmail.com](mailto:dfthynjmhsn@gmail.com)  
Tel: +96407703771299 , Affiliation: General Directorate of Education-Salahaddin -Iraq

مايحتمل وجهين إعرابين في شرح ديوان امرئ القيس للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب  
البطليوسي (٤٩٤ هـ)

م.د. فتحي نجم حسن سند  
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

<u>الكلمات الدالة: -</u>	<u>الخلاصة:</u>
الإعراب	جاء هذا البحث والموسوم (ما يَحتَمَل وجهين إعرابين في شرح ديوان امرئ القيس للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي ت ٤٩٤ هـ) ليتناول ما يَحتَمَل من الكلمات وجهين إعرابين فقط، إذ يوجد في شرح هذا الديوان مسائل تحتل أكثر من وجهين إعرابين لم أتطرق إليها.
الرفع	وقسّمتُ هذا البحثُ إلى ثلاثة مباحث:
النصب	المبحث الأول: ما يَحتَمَل الرفع والنصب.
الجر	المبحث الثاني: ما يَحتَمَل الرفع والجر.
إمرؤ القيس	المبحث الثالث: ما يَحتَمَل النصب على وجهين.
<u>معلومات البحث</u>	ثمّ ختمته بخاتمة تضمّنت النتائج التي تمّ التوصلُ إليها، وقائمة بمصادر البحث ومراجعته.
<u>تاريخ البحث:</u>	
الاستلام: ٢٠٢٠/٧/٢٢	
القبول: ٢٠٢٠/٩/١	
التوفر على النت	

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

يُعدّ الإعراب العمود الفقري للغة العربية، وقد اهتمت به الدراسات النحوية اهتماماً كبيراً ، وقد جاء هذا البحث والموسوم (ما يحتمل وجهين إعرابين في شرح ديوان امرئ القيس للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي ت ٤٩٤ هـ) .

وتكمن أهمية هذا البحث أنّ امرأ القيس بن حجر الكندي(ت ٨٠ ق.هـ) هو فحلّ من فحول الجاهلية، وإنّ أعظم المصادر في معرفة اللغة بعد كتاب الله وسنّة نبيّه محمد (صلى الله عليه وسلم) هو شعر العرب ورجزها، إذ كان الشعر ديوان العرب، وسبب آخر جعلني أتناول هذا البحث أنّ هذا الشرح لأديبٍ ولغويٍّ معروف هو أبو بكر عاصم بن أيوب البطليوسي، إذ لم يكن هناك شرحٌ كامل لديوان امرئ القيس قبل الوزير البطليوسي. فقد تناولت في هذا البحث الكلمات التي وردت في ديوان امرئ القيس وتحتمل وجهين إعرابين، وقد وردت في الدراسات القرآنية على هذا السياق في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله تعالى: أ □ □ □ المسد: ٤ .

فقد وردت لفظة (حمالة) على قراءتين مرفوعةً ومنصوبةً، وتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: ما يحتمل الرفع والنصب، والمبحث الثاني: ما يحتمل الرفع والجر، والمبحث الثالث: ما يحتمل النصب على وجهين.

وختمت البحث بخاتمةٍ أجملت فيها النتائج التي تمّ التوصلُ إليها، ثمّ بقائمة لأهمّ المصادر والمراجع التي وردت فيه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العلمين، والصلاة والسلام على نبيّه الأمين ، وعلى آله وأصحابه الغرّ الميامين.

### **المبحث الأول: ما يحتمل الرفع والنصب:**

١- الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية:

إذا حذف حرف القسم فلا يخلو أن يُعوّض عنه شيء أو لا يعوّض، فإنّ عوّض عنه شيء فلم يجرز إلاّ الخفض؛ لأنّ العوّض يجري مجرى المعوّض منه.

ويكون العوض بـ(ها) التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل، إلاّ أنّ العرب لم تجعل العوض إلاّ في اسم الله تعالى، نحو: ها الله لأقومنّ، أفاالله ليقومنّ زيد، فإن لم تعوّض لم يجرز الخفض إلاّ في اسم الله تعالى، فإنهم أجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم، فنقول: الله لأقومنّ<sup>(١)</sup>.

ولا يقاس ذلك عند بعض النحويين<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ إضمار الخافض لا يجوز إلا ما سُمع فإن لم يعوّض جاز في الاسم الوجهان: الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل، والاختيار النصب على إضمار فعل؛ لأنّ القسم إذ ذاك يكون جملة كما كان قبل الحذف، فنقول: يمين الله

قسامي، ويجوز في (يمين) الرفع والنصب، فالرفع على تقدير: قسمي يمين الله، والنصب على تقدير: ألزم نفسي يمين الله<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك قول امرئ القيس<sup>(٤)</sup>:

فَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ      وَمَا إِنَّ أَرَى عَنكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي

إذ قال الوزير أبو بكر البطليوسي: "أنها خافت أن يُظَهَرَ عليها فقالت: ما لك حيلة؟ أي: احتيالاً لأنك تجيء والناس حولي، وقد قيل: ما لك حيلة في التخلص، وقيل أيضاً: ما لك حيلة فيما قصدت، ويروى (يمين الله) بالرفع والنصب"<sup>(٥)</sup>.

فالرفع على تقدير: قسمي يمين الله؛ لأنَّ المبتدأ يحذف وجوباً في حالات منها: إذا وقع قسم صريح نحو: (لعمرك، وأيمن الله، وأمانة الله)، إنما وجب حذفه لكونه معلوماً، وقد سدَّ الجواب مسدَّه، بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته فتقول: عهدُ الله لأفعلن<sup>(٦)</sup>. وذهب الرضي إلى أنَّ خبر (يمين الله) محذوف جوازاً، ويجوز ذكره نحو: عليّ أمانة الله<sup>(٧)</sup>.

أما النصب فعلى تقدير فعل محذوف، أي: أحلفُ بيمينِ الله، ومثله قول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

إِذَا مَا الْخَبْرُ تَأْدَمُهُ بِلَحْمٍ      فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ التَّرِيدُ

فلما حُذِفَ الحرفُ وصل إليه فعل القسم المضمَر فنصبه، وهذا ما أجازه ابن خروف وتابعه ابن عصفور<sup>(٩)</sup>.

فيجوز أن يكون الأصل: ألزم نفسي يمينَ الله، فحذف (يمين) وأقيم المضاف إليه مقامه والأحسن في نصب (يمين) ونظائره أن يُنصب بفعلٍ متعدِّ إلى واحدٍ، فيكون التقدير: وألتزمُ يمينَ الله، وفي نصب اسم الجلالة (الله) أن يكون التقدير: أحلفُ بالله، فلما حُذِفَ معاً وصل الفعل المحذوف إلى اللفظ بنفسه فنصبه<sup>(١٠)</sup>.

وهذا ما قاله الوزير أبو بكر البطليوسي: "ونصبُ يمينِ الله كقولهم: الله لأقومنَّ على إضمار الفعل"<sup>(١١)</sup>.

وقد جاءت لفظة (يمين الله) في بيت آخر لامرئ القيس بروايتي الرفع والنصب<sup>(١٢)</sup>:

فَقَلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرُحُ قَاعِدًا      وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

إذ وردت هذه اللفظة مرفوعة مرة ومنصوبة أخرى، فالرفع على أنها مبتدأ وخبره محذوف، والنصب على أنها مفعول به لفعل محذوف<sup>(١٣)</sup>.

فقوله: "يمين الله، أراد: ويمين الله، فلما ألقى الواو وصل الفعل، وتقديره: أحلف يمين الله، ويجوز أن يكون (يمين الله) نصباً على المصدر، ويجوز فيه الرفع على أن يجعل خبره مضمراً، كأنه قال: عليّ يمينُ الله، وجواب القسم محذوف وهو (لا) كأنه قال: لا أبرحُ قاعداً، أي: لا أزول"<sup>(١٤)</sup>.

وهذا ما قاله الفراء: "قرواية الرفع على الابتداء والخبر محذوف، أما رواية النصب فعلى أن أصله: أحلفُ بيمينِ الله، فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقي منصوباً" (١٥).

ومما يحتمل الرفع والنصب ما جاء في قول امرئ القيس أيضاً (١٦):

مهفهفةً بيضاءً غيرُ مفاضةٍ      ترائبها مصقولةٌ كالسجنجلِ

قال الوزير أبو بكر البطليوسي: "الكاف في قوله: كالسجنجل في موضع رفع نعت لـ (مصقولة)، ويجوز أن يكون في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، كأنه قال: صُقِلَتْ صقلاً كصقلِ السجنجل" (١٧).

٢- الرفع على الخبر والنصب على المدح أو الذم:

إذا قُطِع النعت عن التبعية للمنعوت جاز في إعرابه وجهان:

أحدهما: الرفع، أي: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والآخر: النصب، وهو أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف، وهذا هو حقيقة القطع (١٨).

قال امرؤ القيس (١٩):

وأثرٌ بالملحاةِ آلٍ مجاشعٍ      رِقَابِ إِمَاءٍ يِقْتَنِينَ المِفارِما

فقد روي (رقاب) بالرفع والنصب، قال أبو بكر "فمن رفع فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هم رقاب إماء، ومن نصب فعلى الذم، أي: أذم رقاب إماء، ولم يقتصر بهم أن جعلهم (رقاب نساء) حتى جعلهن إماء، وذلك أبلغ من الذل والدناءة" (٢٠).

ويجب حذف المبتدأ في النعت المقطوع إذا كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، كقولهم: الحمد لله الحميد، برفع (الحميد) على تقدير (هو)، وكذلك يحذف الفعل وجوباً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ المد: ع، بنصب (حمالة) على قراءة عاصم على أنها حال (٢١)، وقراءة الجمهور برفع (حمالة) على أنها نعت أو خبر لمبتدأ محذوف، وقطع عن الوصفية لغرض الذم (٢٢).

ويشترط في النعت المقطوع أن يكون المنعوت معلوماً بدون النعت، فإذا احتاج المنعوت على النعت في بيان معناه بحيث لم يتضح إلا به لم يجز القطع، ويستلزم هذا الشرط: "أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك ما يعلمه المتكلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة" (٢٣).

وللقطع أغراضٌ وغايات يهدف إليها منشئه منها: تحديد النعت للمنعوت غير تابع له في الإعراب، ويستعمل كذلك للفت نظر السامع مع إثارة انتباهه.

أما إذا كان القطع لغير هذه الحالات، كأن يكون للتوضيح، أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما — المبتدأ والفعل — نحو: مررتُ بزيدِ التاجرِ، بالأوجه الثلاثة، ويجوز القول: هو التاجرُ، وأعني التاجرُ<sup>(٢٤)</sup>.

٣- الرفع على الخبر والنصب على الحال:  
قال امرؤ القيس<sup>(٢٥)</sup>:

تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ وَأَشْيَاعُهَا      وَكِنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعاً صُبْرُ

أنَّ لفظة (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي وتفيد العموم والشمول، وشرط التوكيد بها شأنها شأن ألفاظ التوكيد المعنوي الأخرى، أي: أن تكون مضافة إلى ضمير يعود على المؤكِّد قبلها وبطابقه. وقد وردت هذه اللفظة في قول امرئ القيس مرفوعة مرة ومنصوبة أخرى، قال الوزير أبو بكر: "نصب (جميعاً) على الحال، ويروى (جميع) بالرفع، على أنه خبر لـ: كندة"<sup>(٢٦)</sup>.

إذ فقدت هذه اللفظة أحد شروط التوكيد المعنوي، فلا يمكن إعرابها توكيداً معنوياً، وإنما تعرب بحسب موقعها من الجملة، وهذا ما رآه الوزير أبو بكر البطليوسي في وقوعها حالاً أو خبراً. فرواية الرفع في قول امرئ القيس تشير إلى أنَّ صفة الاجتماع في قومه ليست وليدة الساعة التي اجتمعوا فيها حوله، وإنما تومئ إلى أن خصلة التوحد لازمة لهم، وصفة الاجتماع راسخة فيهم، أما رواية النصب التي تقع فيها لفظة (جميع) حالاً، فأنها توحى بأن قومه اجتمعوا حوله، ولكن الاجتماع طارئ عليهم كما توحى بذلك الحال غالباً، فقد يكون وجودهم مع سليل الملوك امرئ القيس هو الدافع وراء الاجتماع والتوحد، ولا غرابه في ذلك، فحضور الرموز كان وعلى الدوام الملهم للاجتماع والحافز للتوحد<sup>(٢٧)</sup>.

ومن أمثلة مجيء لفظة (جميع) حالاً قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ بونس: ٩٩ .

فـ(جميعاً) حال مؤكدة لـ(من)، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعَدَّ اللَّهُ حَقّاً﴾ بونس:

٤

فقد جاءت (جميعاً) حالاً من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع، والمرجع هو العامل في الحال<sup>(٢٨)</sup>.

إذ إنَّ اتصاف صاحب الحال بالحال مقيد بوقت الحدث، قال ابن السراج: "والحال إنما هو هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته وقت الفعل المخبر به عنه"<sup>(٢٩)</sup>.

ومن أمثلتها وقوعها خبراً قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ بونس: ٣٢ .

وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرُونَ﴾ القمر: ٤٤ .

فارتفعت لفظة (جميع) على الخبر، فإن قيل: كيف أخبر عن (كل) بـ (جميع) ومعناها واحد؟ فالجواب: معناهما ليس بواحد؛ لأن (كلاً) يفيد معنى الإحاطة والشمول، والجميع معناه: الاجتماع، وأن المحشر يجمعهم، والجميع: (فعل) بمعنى مفعول<sup>(٣٠)</sup>.

٤- الرفع على الخبر والنصب على النعت:

قال امرؤ القيس<sup>(٣١)</sup>:

أبا هندٍ لا تتكحي بوهةً      عليه عقيقتُهُ أحسبا  
مُرسَّعةً بين أرساغه      به عَسَمٌ يبتغي أرنبا

ويروى: "مرسَّعة، بكسر السين وفتحها، و(ملسَّعة) أيضاً بكسر السين والفتح، فمن كسر فهو على صفة من (بوهة)، ولذلك أتته إبتاعاً للفظ - وهو الفاسد العين - وفي حديث عبد الله بن عمر: (أنه بكى حتى رسغت عيناه)، أي: فسدت وتغيرت، ومن رواه (ملسَّعة) بكسر السين قال: بين أرباعه وهي البهم، أراد: بين بهمه فلم يمكنه، فقال: بين أرباعه، ومن روى (ملسَّعة) بفتح السين فهو من الرساغ"<sup>(٣٢)</sup>.

وقال أبو عثمان الجاحظ: "الترسيغ هو سيرٌ يُضْفَرُ ويُشَدُّ في الساق إلى وتدٍ فيمنعه عن الانبعاث في المشي"<sup>(٣٣)</sup>.

إن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية (مرسَّعة) بتشديد السين مفتوحة وبرفعها، وقد رويت بتشديد السين مكسورة، وعلى هذا تُروى بالرفع والنصب؛ فرُفِعَ على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هي مرسَّعة، أي (البوهة)، ونصَّبَ على أنها صفة لـ (بوهة)<sup>(٣٤)</sup>.

٥- الرفع على العطف والنصب على تقدير (أن):

قال امرؤ القيس<sup>(٣٥)</sup>:

فقلنتُ له لا تُبِكِ عيناكَ إنَّما      نحاولُ مُلكاً أو نموتُ فنُعذِّرا

العطف بـ (أو) هو أن تجري ما بعدها على ما قبلها، كما كان ذلك في الاسم، إذا قلت: ضربتُ زيداً أو عمراً، وينصب ما بعدها عندما يكون مضمراً بعدها (أن) إذا كان المعنى: إلا أن يكون، أو حتى يكون، والعطف يكون لأحد الشئيين، أو لأشياء مفيدة بعد الطلب (التخيير أو الإباحة)، وبعد الخبر (الشك أو التشكيك)<sup>(٣٦)</sup>.

فما جاء في قول أمريء القيس (أو نموت): "إِنَّمَا نُصَبَّ عَلَى تَقْدِيرٍ: (إِلَّا أَنْ نَمُوتَ)، وهذا مثل قولك: لِأَلْزَمْتِكَ أَوْ تَقْضَيْتَنِي حَقِي ... وَجَائِزٌ أَنْ يُرْفَعَ (أَوْ نَمُوتُ) عَلَى الْعَطْفِ عَلَى (نَحَاوِلِ)، أَوْ عَلَى الْاسْتِنْفَافِ وَلَا يَفْسِدُ الْمَعْنَى" (٣٧).

وهذا ما قاله سيبويه، إذ قال: "واعلم أنَّ معنى ما انتصب بعد الواو على (إِلَّا أَنْ)، كما كان معنى ما انتصب بعد (الفاء)، تقول: لِأَلْزَمْتِكَ أَوْ تَقْضَيْتَنِي حَقِي، ولأَضْرِبَنَّكَ إِلَّا أَنْ تَسْبِقَنِي، هذا معنى النصب... ولو رفعت لكان عربياً جيداً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأول، يعني: أَوْ نَحْنُ مَمَّنْ يَمُوتُ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ

سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ الفتح: ١٦

إِنْ شئتَ كان على الإِشْرَاقِ، وَإِنْ شئتَ كان على: أَوْ هُم يَسْلَمُونَ" (٣٨).

من ذلك يتبين لنا أن الوزير أبا بكرٍ تابع سيبويه أو نقل عنه، عندما جَوَّزَ الرفع على العطف، أو على القطع والاستنفاف، والنصب على تقدير (إِلَّا أَنْ). وفي هذا المعنى جاء قول الشاعر زياد بن الأعجم (٣٩):

وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كسرتُ كعوبِهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

الشاهد في البيت نصب (تستقيما) على تقدير (إِلَّا أَنْ)، وهذا حُجَّةٌ لقول العرب: أَضْرِبُهُ أَوْ يَسْتَقِيمُ، والمعنى: أَضْرِبُهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ، والرفع جائز في هذا الباب على العطف، قال المبرد: "إِنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَصْلَحُ فِيهِ (حَتَى) وَ(إِلَّا أَنْ) فَالنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ جَيِّدٌ إِذَا أَرَدْتَ هَذَا الْمَعْنَى، وَالْعَطْفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ" (٤٠).

وجاء في مصحف أبي قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ الفتح: ١٦، أي: على معنى (إِلَّا أَنْ يَسْلَمُوا وَحَتَّى يَسْلَمُوا) (٤١).

٦- الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية:

قال امرؤ القيس (٤٢):

وَنَحْسَبُ سَلْمَى لَا تَزَالُ تَرَى طَلَا مِنْ الْوَحْشِ أَوْ بِيضًا بِمِثَاءِ مِحْلَالِ

مما جاء في معناه: "أَنَّ سَلْمَى تَحْسَبُ نَفْسَهَا فِي الْمَكَانِ الَّذِي لَمْ تَزَلْ تَرَى فِيهِ الْوَحْشَ وَالْبِيضَ، وَلَا تَرَى هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ التَّرْبَعِ وَالتَّبْدِي، وَالتَّبْدِي عَنِ الْعَرَبِ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى الْبُؤَادِي يَبْتَغُونَ الْكَلَأَ وَمَسَاقِطَ الْغَيْثِ، فَلَا يَزَالُونَ كَذَلِكَ إِلَى تَهَيُّجِ النَّبَاتِ وَانْقِطَاعِ الرُّطْبِ وَجُفُوفِ الْغَدْرَانِ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ إِلَى مُحَاضِرِهِمْ وَمِيَاهِهِمِ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا" (٤٣).

أَنَّ لَفْظَةَ (سَلْمَى) تَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ: الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية، إذ قال الوزير أبو بكر: "ف-(سَلْمَى) فِي هَذَا مَفْعُولَةٌ، أَيْ: نَحْسَبُهَا كَمَا عَهَدْتَهَا بِهِذَيْنِ الْمَكَانَيْنِ، أَوْ: نَحْسَبُ سَلْمَى نَفْسَهَا فِي الْمَكَانِ الَّذِي لَمْ تَزَلْ تَرَى فِيهِ الْوَحْشَ وَالْبِيضَ... ف-(سَلْمَى) فِي هَذَا فَاعِلَةٌ" (٤٤).

وذكر الأعم الشنتمري أنّ فاعل (تحسب) ضمير مستتر تقديره (أنت)، و (سلمى) مفعوله الأول، ومفعوله الثاني محذوف تقديره (ظبية أو بقرة)، و (الطلا) ولد الظبية<sup>(٤٥)</sup>.

٧. الرفع أو النصب على العطف:

قال امرئ القيس<sup>(٤٦)</sup>:

أصاح ترى برقاً أريك وميضه  
كلمع اليدين في حبيّ مكلاً  
يُضيء سناه أو مصابيح رَاهِبٍ  
أهان السليط بالذبال المفتل

فقد وردت لفظة (مصابيح) في قول امرئ القيس تحتمل وجهي الرفع والنصب على العطف، إذ قال الوزير أبو بكر: "ويروى (مصابيح) بالرفع والنصب، فالرفع: على العطف على (سناه)، أو على موضع (اليدين) في قوله (كلمع اليدين)؛ لأنّ موضعها رفع لأنّ اللمع مصدرٌ، وهو يُضاف إلى الفاعل والمفعول، والنصب: على العطف على وميضه"<sup>(٤٧)</sup>.

وهذا ما قاله البصريون بأنّ لفظة (مصابيح) معطوفة على قوله (سناه)، أو معطوفة على المضمّر الذي في الكاف في قوله (كلمع اليدين)، فحكمه هنا الرفع، أو معطوفة على (البرق)، وإن شئت على (الوميض) فحكمهما هنا النصب<sup>(٤٨)</sup>. وروى الأخفش: أنّ النصب في (مصابيح) أجود<sup>(٤٩)</sup>، وروى الأصمعي: كأنّ سناه في مصابيح رَاهِبٍ، والمعنى: كأنّ مصابيح رَاهِبٍ في سناه فقلّب<sup>(٥٠)</sup>، ومثله قول رؤبة بن العجاج<sup>(٥١)</sup>: كأنّ لون أرضه سماؤه معناه: كأنّ لون سماءه من غربتها لون أرضه<sup>(٥٢)</sup>.

**المبحث الثاني: ما يحتمل الرفع والجر:**

١- الرفع على الخبر والجر على الإضافة:

قال امرؤ القيس<sup>(٥٣)</sup>:

الأرْبُ يومٍ لك منهنّ صالحٍ  
ولا سيّما يومٍ بدارةٍ جُلجلٍ

ويروى: "ولا سيّما بالتشديد والتخفيف في الياء، ويروى (يوم) بالخفض والرفع، فمن خفض على الإضافة وجعل (ما) زائدة، ومن رفع جعل (ما) بمعنى الذي، ورفع (يوماً) على أنّه خبر ابتداء مضمّر، وهو قبيح لحذفه الضمير المنفصل من الصلة، ولا يحسن الحذف إلاّ في المتصل"<sup>(٥٤)</sup>.

وهذا ما قاله أبو جعفر النحاس وتابعه الأعم الشنتمري والزوزني والتبريزي<sup>(٥٥)</sup>، إلاّ أنّ الوزير البطليوسي جعل الرفع على خبر ابتداء مضمّر قبيحاً؛ معللاً ذلك بأنّه حذف الضمير المنفصل من الصلة، وهذا لا يجوز إلاّ في الضمير المتصل.

إنّ شرط حذف صدر الصلة أن يكون ما بعده صالحاً لأنّ يكون صلة، كما إذا وقع بعده جملة أو ظرف أو جار ومجرور، نحو: جاء الذي هو أبوه منطلقاً، فإنه لا يجوز في هذا الموضع حذف

صدر الصلة، فلا تقول: جاء الذي أبوه منطلق؛ لأنَّ الكلام يتمُّ دونه فلا يُدرى أُحذفَ منه شيء أم لا؟<sup>(٥٦)</sup>.

أما شرط جواز حذفه أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام أو بوصفٍ، نحو: جاء الذي ضربته، فيجوز حذف (الهاء) من ضربته، فتقول: جاء الذي ضربتُ، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ المدثر ر: ١١، وقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ الفرقان: ٤١ والتقدير: خلقتُه وبعثته<sup>(٥٧)</sup>.

٢- الرفع على الابتداء والجر على البدلية:

قال امرؤ القيس<sup>(٥٨)</sup>:

فأسبلَ دمعي كَفَضَ الجُمانِ أو الدرَّ رِقراقِهِ المنحدر

قال الوزير أبو بكر: "روى أبو عبيدة: رِقراقُهُ، أراد: فأسبلَ دمعي، وكفضَ الجُمانِ رِقراقَهُ فجعل الماء للدمع، ورفع (رِقراق) بالكاف، و(المنحدر) نعت له، ويجوز أن يرفع (الرِقراق) بالمنحدر، كأنه قال: أو الدرَّ فانقطع الكلام، ثم قال: رِقراقُ الدمعِ منحدرٌ"<sup>(٥٩)</sup>.  
ومثله قول جرير<sup>(٦٠)</sup>:

لَمَّا أتى خَبْرُ الزبيرِ تواضعتُ سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَعُ

بعض النحويين يرفع (الجبال الخُشَع) بالابتداء والخبر كأنه قال: الجبالُ خُشَعٌ؛ لأنه إن رَفَعها بـ (تواضعت) ذهب معنى المدح؛ والخُشَع هي المتضائلة، وإنما حكمه أن يقول: الجبال الشوامخ، ومعنى (تواضعت) تهَدَّمت، وقال بعضهم: الجبال مرتفعة بـ (تواضعت)، والخُشَع نعت لها، فكأنه قال: تواضعت الجبال الخُشَع لموته، أي: التي خشعت لموته<sup>(٦١)</sup>.

المبحث الثالث: ما يحتمل النصب على وجهين:

١- النصب على المفعولية أو على الحال:

قال امرؤ القيس<sup>(٦٢)</sup>:

وكنَّا أناساً قبلَ غزوةِ قرْمِلٍ ورتنا الغنى والمجدَ أكبرا أكبرا

قال الوزير أبو بكر: "وأما إعراب (أكبرا أكبرا) ففيه وجهان: إن شئت جعلته مُعدى لـ (ورتنا)، وتقديره: من أكبرنا، وإن شئت جعلته حالاً من الضمير (نا) في ورتنا، وتقديره: كابرًا عن كابر، أي: كابرًا بعد كابر"<sup>(٦٣)</sup>.

ومما جاء منصوباً على المفعولية أو على الحال قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ وَقُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ الفرقان: ٣.

فقوله (قُرْءَانًا عَرَبِيًّا) احتمل (قُرْءَانًا) في نصبه وجهين: أحدهما أن يكون منصوباً بالفعل (فُصِّلَتْ)، وهذا قول الأخفش<sup>(٦٤)</sup>، والآخر: أن يكون منصوباً على الحال أي: فُصِّلَتْ آياته في حال كونه قرآناً عربياً لقوم يعلمون، والعامل فيه (فُصِّلَتْ)، وقيل: في حال جمعه<sup>(٦٥)</sup>، وتابعهم فيما بعد الوزير أبو بكر، وهذا هو الراجح والله أعلم.

٢- النصب على النعت أو على الحال:

قال امرؤ القيس<sup>(٦٦)</sup>:

فأدبرنَ كالجَزِ المِفْصَلِ بينهُ      بجيدٍ مُعَمِّ في العَشيرةِ مُخولِ

قال الوزير أبو بكر: "وموضع الكاف في قوله (كالجزع) نصب؛ لأنه نعت لمصدر محذوف، والأحسن أن يكون موضعها النصب على الحال، والباء في قوله (بجيد) تتعلق بحال محذوفة تقديره: كالجزع ثابتاً في مُعَمِّ مُخولِ، ويجوز أن يُقَدَّرَ: كالجزع المِفْصَلِ، أي: كأنه الذي فُصِّلَ بـ (جيد) فيتعلق بالمفصل"<sup>(٦٧)</sup>.

وذكر أبو بكر بن الأنباري أن الكاف في قوله (كالجزع) في موضع نصب، والتقدير: فأدبرنَ مثل الجزع المِفْصَلِ بينه، إذ يشبه إدبارهنَّ في تلك اللحظة مثل الجزع، وكذلك البقر هي بيض الأوساط سود الأطراف<sup>(٦٨)</sup>، وذكر أبو جعفر النحاس أن الكاف في موضع نصب؛ لأنها نعت لمصدر محذوف<sup>(٦٩)</sup>.

من خلال ما تقدم يتبين أن الوزير أبا بكر أخذ بالوجهين: النصب على أنه نعت لمصدر محذوف، أو النصب على الحال، علماً أنه رجح النصب على الحال بقوله "والأحسن أن يكون موضعها النصب على الحال"<sup>(٧٠)</sup>.

ومما جاء على هذه الحالة، أي: النصب على النعت أو على الحال قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ **ال بقره: 151**

فقد جاء الكاف في قوله تعالى: (كَمَا أَرْسَلْنَا) في موضع نصب لوجهين: أحدهما أنه نعت لمصدر محذوف تقديره: إِمَّا (اهتداءً مثل ما أرسلنا)، أو على (إتماماً مثل ما أرسلنا)؛ لأن قبلها (تهتدون) وقبلها (ولأنتم)، فتحملها على مصدر أيهما شئت، والآخر: يجوز أن تكون الكاف في موضع نصب على الحال، أي: ولأنتم نعمتي عليكم في هذه الحال<sup>(٧١)</sup>.

ومثله قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالَّذِينَ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ **ال بقره: ٢٦٤**

فالكاف في قوله تعالى: (كالذي) جاءت في موضع نصب لمصدر محذوف تقديره: إبطالاً كالذي ينفق، ويجوز أن يكون في موضع الحال والتقدير: مشبهين من ينفق ماله في رثاء الناس<sup>(٧٢)</sup>.

٣- النصب على الحال أو على المفعول لأجله:  
قال امرؤ القيس<sup>(٧٣)</sup>:

ففاضتْ دموعُ العينِ مني صبايةً      على النحرِ حتى بلَّ دَمعي مِحلي

قال الوزير أبو بكر: "نصب (صباية) على أنه مصدر وُضع في موضع الحال، كما تقول: جاء زيدٌ مشياً، ونحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ الملك: ٣٠، أي: غائراً ويجوز أن يكون نصب (صباية) على أنه مفعول لأجله، كما تقول: جئتكَ ابتغاء العلم، أي: لأجل ابتغاء العلم"<sup>(٧٤)</sup>.

فقد ذهب سيبويه إلى أن (مشياً وسعيًا وركضًا) مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي: ماشياً وساعياً وراكضاً، وهذا ليس بقياس مطرد<sup>(٧٥)</sup>.

ومما يحتمل إعراب الوجهين، أي: النصب على الحال أو على المفعول لأجله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسِنَةٌ سَمِينَةٌ وَإِنَّهُمْ عَلَى سَعِيدٍ مُنْتَهِيٍّ﴾<sup>(٧٦)</sup>، أي: النصب على الحال أو على المفعول لأجله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسِنَةٌ سَمِينَةٌ وَإِنَّهُمْ عَلَى سَعِيدٍ مُنْتَهِيٍّ﴾<sup>(٧٦)</sup>، أي: النصب على الحال أو على المفعول لأجله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسِنَةٌ سَمِينَةٌ وَإِنَّهُمْ عَلَى سَعِيدٍ مُنْتَهِيٍّ﴾<sup>(٧٦)</sup>.

أحدهما: أن يكون مفعولاً لأجله، إذ قال الزجاج: "ونصب بغياً بقوله (اختلفوا)، والمعنى: اختلفوا بغياً، أي: لم يختلفوا لأنهم رأوا البصيرة والبرهان..."<sup>(٧٦)</sup>، والآخر: أنه يجوز أن يكون منصوباً على الحال من (الذين)، أي: باغين<sup>(٧٧)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَابْتُلُوا آلَ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتِ ابْنَتَهَا مَرْيَمًا نَذِيرًا﴾<sup>(٧٨)</sup>، أي: النصب على الحال أو على المفعول لأجله قوله تعالى: ﴿وَابْتُلُوا آلَ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتِ ابْنَتَهَا مَرْيَمًا نَذِيرًا﴾<sup>(٧٨)</sup>.

ف(إسرافاً وباداراً) انتصبا على أنهما مفعولان لأجلهما، والمعنى: لا تأكلوها لأجل أن تسرفوا وتبادروا بأكلها قبل أن يكبروا، والله أعلم<sup>(٧٨)</sup>، وقد يكونان مصدرين في موضع الحال، والمعنى: لا تأكلوها مسرفين ومبادرين بأكلها قبل بلوغهم سن الرشد<sup>(٧٩)</sup>.

## الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقني في إتمام بحثي هذا، والذي توصلت فيه إلى النتائج الآتية، وقد أجملتها بإيجاز تاركاً التفاصيل إلى ما ذكر من خلال البحث، ولا أدعي القطع فيما توصلت إليه:

- ١— إذا قُطِعَ النعتُ عن التبعية للمنعوت جاز في إعرابه وجهان: الرفع، أي أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أو النصب وهو أن يكون مفعولاً به لفعلٍ محذوف.
- ٢— إنَّ لفظة (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي إذا استوفت شروط التوكيد المعنوي ولكنها إذا فقدت شروط التوكيد فإنها تعرب بحسب موقعها من الجملة، وقد وردت عند امرئ القيس بروايتي الرفع والنصب، فالرفع على أنها خبر، والنصب على أنها حال.
- ٣— من حروف العطف (أو) وهو حرف يفيد التخيير أو الشك، فقد جَوَزَ الوزير أبو بكر للفظ الواقع بعده الرفع إذا كان قبله مرفوعاً، أو النصب على تقدير (إلا أن)، وشاهده على ذلك قوله: ... نحاولُ مُلكاً أو نموت فَنُعَدِّرا وردت (نموت) بالرفع والنصب .
- ٤— تفيد (لا سيّما) أنَّ ما بعدها أكثر نصيباً وأوفر حظاً مما قبلها في أمرٍ مشتركٍ بينهما، ويجوز في الاسم النكرة الواقع بعدها الرفع والنصب، والاسم المرفوع له من الأولوية والترجيح ما ليس للمنصوب؛ لأنه خبر يكوّن مع المبتدأ جملة اسمية والجملة الاسمية أكثر إيضاحاً من الجملة الفعلية.

## الهوامش:

- (١) شرح جمل الزجّاجي: ٥٣١/١  
 (٢) ينظر: الكتاب ١٤٥/٢، و المقتضب: ٣٣٦/٢  
 (٣) ينظر: الكتاب ١٤٥/٢، وشرح جمل الزجّاجي: ٥٣٢/١-٥٣٣  
 (٤) ديوانه: ١٤  
 (٥) شرح ديوان امرئ القيس: ٨٢  
 (٦) شرح التسهيل: ٦٨/٣  
 (٧) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٥/٤  
 (٨) لم أعثر على قائله، ينظر: الكتاب ٣٩٨/٣  
 (٩) شرح جمل الزجّاجي: ٥٣٣/١  
 (١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٧٧/٢  
 (١١) شرح ديوان امرئ القيس: ٨٢  
 (١٢) الكتاب: ٥٠٤/٣  
 (١٣) شرح ديوان امرئ القيس: ٨٢  
 (١٤) ديوانه: ٣٢  
 (١٥) معاني القرآن: ٤٤/٢  
 (١٦) شرح ديوان امرئ القيس: ١٢٦-١٢٧  
 (١٧) ديوانه: ١٥  
 (١٨) ينظر: أوضح المسالك: ١٤/٣  
 (١٩) شرح ديوان امرئ القيس: ٢٦٥  
 (٢٠) شرح ديوان امرئ القيس: ٢٦٥  
 (٢١) التيسير في القراءات السبع: ٢٢٥  
 (٢٢) ينظر معاني القرآن: ١٨٦/٣،  
 (٢٣) شرح الرضي على الكافية: ٣٢٢/٢  
 (٢٤) همع الهوامع: ٣٩١/١  
 (٢٥) ديوانه: ١٥٤  
 (٢٦) شرح ديوان امرئ القيس: ٤٧  
 (٢٧) أثر اختلاف روايات امرئ القيس نحويّاً في المعنى ٣٠-٣١  
 (٢٨) شرح شذور الذهب: ٢٣٥  
 (٢٩) الأصول في النحو: ٢٥٨/١  
 (٣٠) الكشاف: ٣٢١/٣  
 (٣١) ديوانه: ١٢٨  
 (٣٢) شرح ديوان امرئ القيس: ٢٦٢-٢٦٣  
 (٣٣) الحيوان: ٧٣/٢  
 (٣٤) هامش شرح ابن عقيل: ٢٢٤/١  
 (٣٥) ديوانه: ٦٦  
 (٣٦) شرح الكافية الشافية: ٥٤٧/١  
 (٣٧) شرح ديوان امرئ القيس: ١٨٨-١٨٩  
 (٣٨) الكتاب: ٤٧/٣  
 (٣٩) المصدر نفسه: ٤٨/٣  
 (٤٠) المقتضب: ٢٨/٢  
 (٤١) المصدر نفسه: ٢٧/٢  
 (٤٢) ديوانه: ٢٨  
 (٤٣) شرح ديوان امرئ القيس: ١١٥  
 (٤٤) أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٤٦  
 (٤٥) شرح ديوان امرئ القيس: ١٠٦  
 (٤٦) معاني القرآن: ١٦/٤  
 (٤٧) شرح ديوان امرئ القيس: ١٠٦  
 (٤٨) شرح القصائد التسع المشهورات: ١٩١  
 (٤٩) شرح القصائد التسع المشهورات: ١٩١  
 (٥٠) شرح القصائد التسع المشهورات: ١٠١  
 (٥١) مجموع أشعار العرب مشتمل على ديوان ربيعة: ٣  
 (٥٢) شرح ديوان امرئ القيس: ٧٥  
 (٥٣) ديوانه: ١٠  
 (٥٤) شرح ديوان امرئ القيس: ٧٥  
 (٥٥) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: ١٠٩  
 (٥٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٦٨/١

- (٥٧)المصدر نفسه:١/١٦٩  
 (٥٩)شرح ديوان امرئ القيس:٥٥  
 (٦١)ينظر: الكتاب١/٦٢، ومجاز القرآن:١/١٩٦  
 (٦٣)شرح ديوان امرئ القيس:١٩٥  
 (٦٥)مشكل إعراب القرآن:٢/٦٣٩  
 (٦٧)شرح ديوان امرئ القيس:١٠٠  
 (٦٩)شرح القصائد التسع المشهورات:١٨٠  
 (٧١)إعراب القرآن للنحاس:١/٢٢٣  
 (٧٣)ديوانه:٩  
 (٧٥)الكتاب:١/٣٧٠  
 (٧٧)ينظر: الجامع لأحكام القرآن٤/٤٤  
 (٧٩)المصدر نفسه:١/٣٩٦
- (٥٨)ديوانه:١٥٦  
 (٦٠)ديوانه:١٥٦  
 (٦٢)ديوانه:٧٠  
 (٦٤)معاني القرآن للأخفش:٢/٤٦٤  
 (٦٦)ديوانه:١٠٣  
 (٦٨)شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:١٠١  
 (٧٠)شرح ديوان امرئ القيس:١٠٠  
 (٧٢)الجامع لأحكام القرآن:٢/٣١٢  
 (٧٤)شرح ديوان امرئ القيس:٧٥  
 (٧٦)معاني القرآن وإعرابه:١/٣٨٧  
 (٧٨)ينظر: إعراب القرآن:١/٣٩٦

## المصادر:

- ١— أثر اختلاف روايات امرئ القيس نحويًا في المعنى، جالالك حسن سعيد، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٨م، بإشراف: أ.م.د. جمعة حسين محمد.
- ٢— ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد أحمد النّمس، مطبعة المدني، ط١، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ٣— أشعار الشعراء الستة الجاهليين، يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بـ(الأعلم الشنتمري ٤٧٦هـ)، دار الآفاق الجديدة، ط١، بيروت، ١٩٧٩م.
- ٤— الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السراج(٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النجف الأشرف، د.ط، ١٩٧٣م.
- ٥— إعراب القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، ط١، بغداد، ١٩٧٧م.
- ٦— أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، ط٦، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٧— التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني (٤٤٤هـ) دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٨— الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٩— الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ(٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة عيسى الحلبي، ط٢، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ١٠— ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٣، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ١١— ديوان جرير، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت(د.ط)، بيروت، ١٩٦٠م.
- ١٢— شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (٧٦٩هـ)، دار التراث للنشر والتوزيع، ط٢، القاهرة، ١٩٨٠م.

- ١٣ — شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، جيزة - مصر، ١٩٩٠م.
- ١٤ — شرح جمل الزجّاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر (د.ط.)، الموصل، ١٩٨٢م.
- ١٥ — شرح ديوان امرئ القيس، أبو بكر عاصم بن أيوب البطلبيوسي (٤٩٤هـ)، اعتنى به: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ٢٠١١م.
- ١٦ — شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس، ط٢، بنغازي، ليبيا، ١٩٨٢م.
- ١٧ — شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (د.ط.)، صيدا - بيروت، ١٩٨٨م.
- ١٨ — شرح القوائد التسع المشهورات، صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: أحمد خطاب عمر، دار الحرية للطباعة (د.ط.)، بغداد، ١٩٧٣م.
- ١٩ — شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ٢٠ — شرح القوائد العشر، أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (٥٠٢هـ)، دار الحيل، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.).
- ٢١ — شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ) تحقيق: علي محمد معوض، و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٢٢ — شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله الحسين أحمد بن الحسين الزوزني (٤٨٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، (د.ت.).
- ٢٣ — شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، اعتنى بجمعه وتحقيقه الأستاذ: أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار الكتب العلمية، (د.ط.)، بيروت، (د.ت.).
- ٢٤ — الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٨٣م.
- ٢٥ — الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٢٦ — مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (٢١٠هـ)، تعليق: محمد فؤاد سركين، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٠م.
- ٢٧ — مجموع أشعار العرب مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت .
- ٢٨ — مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٤، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٢٩ — معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)، اعتنى به: فائق محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م.

- ٣٠ — معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج البغدادي (٣١١هـ)، عالم الكتب، ط ١، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٣١ ————— المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- ٣٢ — همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).
- Al-Anbari, Abu Bakr Mohammad bin AL-Qasim (d. 328 AH). *Sharh ul-Qasa'id il-Sab' il-Tiwal*. Ed. Abdul-Salam Harun. Cairo: Dar ul-Ma'arif, 1980.
- Al-Andalusi, Jamaluddin Mohammad bi Abdullah bin Malik (d. 672 AH). *Sharh ul-Kafiyat il-Shafiya*. Ed. Ali Mohammad Mo'awadh & 'Adil Ahmad Abdul Mawjud. Beirut: Dar ul-Kutub il-Ilmiya
- Sharh ul-Tasheel (Tasheel ul-Fawa'id wa Takmeel ul-Maqasid)*. Ed. Abdul-Rahman al-Said & Mohammad badawi Al-Makhtun. Cairo: Hajr lil Tiba'ati wal Nashr, 1990.
- Al-Andalusi, Mohammad bin Yousif Abu Hayan (d. 745 AH). *Irtishaf ul-Dharb min Lisani il-Arab*. Ed. Mohammad Ahmad Al-Nammas. Cairo: Matba'at ul-Madani, 1987.
- Al-Ansari, Abdullah bin Yousif Bin Hisham (d. 761 AH). *Awdhah ul-Masalik ala Alfiyati Ibni Malik*. Ed. Mohammad Muhyiddin Abdul-Hameed. Beirut: Al-Nadwa ALjadeeda, 1980.
- Al-Ansari, Abu Abdullah Jamaluddin bin Yousif bin Hisham (d. 761 AH). *Shuthur ul-Thahab fi Ma'rifati Kala mil-Arab*. Ed. Mohammad Muhyiddin Abdul-Hameed. Beirut: Al-Maktabat ul-'Asriya, 1988.
- Al-Baghdadi, Abu Ishaq Ibrahim bin Mohammad bin Al-Sari (d. 311 AH). *Ma'ani il-Qur'ani wa I'irabahu*. Beirut: 'Alam ul-Kutub, 1988.
- Al-Barusi, William bin Al-Ward. *Majmu' Ash'ar il-Arab Mushtamilun Ala Diwani Ru'bata bin AL-Ajaj*. Ed. Hatam Salih AL-Dhamin. Beirut: Al-Maktab ul-Tijari, n.d.
- Al-Butlimousi, Abu Bakr 'Asim bin Ayub (d. 494 AH). *Sharhu iwan Imru' Al-Qais*. Ed. Mohammad Al-Sayid Othman. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2011.
- Al-Dani, Abu Amru Othmsn bin Sa'id bin Amru (d. 444 AH). *Al-Tayseer fil Qira'at il-Saba'*. Beirut: Dar ul-Kitabi il-Arabi, 1984.
- Al-Farra', Abu Zakaria Yhiya bin Ziad (d. 207 AH). *Ma'ani il-Qur'an*. Ed. Fatin Mohammad Khalil Al-Labun. Beirut: Dar 'Ihya' il-Turath il-Arabi, 2003.

- Al-Hamadani, Baha'uddin Abdullah bin 'Aqeel al-Aqili al-Misri (d. 769 AH). *Sharhu Ibni Aqeel*. Cairo: Dar ul-Turath, 1980.
- Al-Ishbili, Abul Hasan Ali bin Mu'min bin 'Osfur (d. 669 AH). *Sharu Jumal AL-Zujjaji*. Ed. Sahib Abu Janah. Mosul: Dar ul-kutub lil Tiba'ati wal Nashr, 1982.
- Al-Istarabadi, Radhiyuddin Mohammad bin Al-Hasan (d. 686 AH). *Sharh ul-Radhi Alal Kafyya*. Ed. Yousif Hasan Omer. Banghazi: Jami'at Qaz Yunis, 1982.
- Al-Jahidh, Amru bin Bahr (d. 255 AH). *Al-Haywaan*. Ed. Abdul-Salam harun. Cairo: Matba'at Esa Al-Halabi, 1969.
- AL-Mubarrid, Abul Abbas Mohammad bin Yazeed (d. 258 Ah). *Al-Muqtadhab*. Ed. Mohammad Abdul-Khaliq Odheima. Beirut: 'Alam ul-Kutub, n.d.
- Al-Nahhas, Abu Ja'far Ahmad bin Mohammad bin Ismael (d. 338 AH). *I'irab ul-Qur'an il-Kareem*. Ed. Zuhair Ghazi Zahid. Baghdad: Matba'at ul-'Ani, 1977.
- . *Sharh ul-Qasa'id al-Tis' il-Mashhurat*. Ed. Ahmad Khattab Al-Omer. Baghdad: Dar ul-Hurriya, 1973.
- AL-Qaisi, Abu Mohammad Makki bin Abi Talib (d. 437 AH). *Mushkilu I'irab il-Qur'an*. Ed. Hatam Salih AL-Dhamin. Beirut: Mu'assasat ul-Risala, 1988
- Al-Qurtubi, Abu Abdullah Mohammad bin Ahmad Al-Ansari (d. 671 AH). *Al-Jami' li Ahkam il-Qur'an*. Ed. Hisham Sameer Al-Bukhari. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, 1995.
- Al-Sayuti, Jalaluddin Abdul-Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH). *Ham' ul-Hawami' fi Sharhi Jam' il-Jawami'*. Ed. Abdul-Hameed Hindawi. Cairo: Al-Maktabat ul-Tawfiqiya, n.d.
- Al-Shantamry, Yousif bin Sulaiman bin Esa Al-A'alam (d. 467 AH). *Ash'ar ul-Shu'ara' il-Sittati il-Jahiliyeen*. Beirut: Dar ul-'Afaq il-Jadeeda, 1979.
- Al-Shinqiti, Ahmad bin Al-Ameen. *Sharh ul-Mu'allaqat il-'Ashr wa Akhbaru Shu'ara'iha*. Ed. Ahmad bin Al-Ameen Al-Shinqiti. Beirut: Dar ul-Kutub il-"Ilmiya, n.d.
- Al-Tabrizi, Abu Zakaria Yahya bin Ali (d. 502 AH). *Sharh ul-Qasa'id il-'Ashr*. Beirut: Dar ul-Jeel, n.d.
- Al-Timimi, Abu 'Obeida Mu'ammam bin Al-Muthana (d. 210 AH). *Majaz ul-Qur'an*. Ed. Mohammad Fu'ad Sarkeen. Beirut: Dar ul-Fikr, 1970.
- Al-Zamakhshari, Abul-Qasim Jarallah Mahmud bin Omer (d. 538). *Al-Kashaf 'an Haqa'iq Al-Ta'weel wa 'Oyun il-Aqaweel fi Wujuh il-Ta'weel*. Beirut: Dar ul-Ma'rifa, n.d.

Al-Zawzani, Abu Abdullah Al-Husein Ahmad bin Al-Husein (d. 486 AH). *Sharh ul-Mu'allaqat il-Sab'*. Ed. Mohammad Ibrahim Saleem. Beirut: Dar ul-Tal'I, n.d.

Dar Sadir, ed. *Diwan Jareer*. Beirut: Dar Sadir, 1960.

Ibnul-Sarraaj, Abu Bakr Mohammad bin Al-Sari (d. 316 AH). *Al-Osulu fil Nahu*. Ed, Abdul-Husein Al-Fatli. Najaf: Matba'at ul-Najaf Al-Ashraf, 1973.

Ibrahim, Mohammad Abul-Fad, ed. *Diwanu Imru' Al-Qais*. Cairo: Dar ul-Ma'arif, 1969.

Saibawih, Abu Bishr Amru bin Othman bi Qanbar (d. 10 AH). *Al-Kitaab*. Ed. Abdul-Salam Mohammad Harun. Cairu: Makatbt ul-Khanji, 1983.

Sa'id, Jalak Hasan. "Atharu Ikhtilaf Riwayat Imru' Al-Qais Nahwiyah fil Ma'na" M. A. thesis, Tikrit University, College of Education, 2008.